

الجمهورية العربية السورية
للملكة الاردنية الهاشمية

عمان : الاحد ١٠ جمادى الثانية سنة ١٣٨٣ هـ. الموافق ٢٧ تشرين الاول سنة ١٩٦٣ م. العدد ١٧١٧

الفهرس

صفحة

١٤٦١	قانون تشجيع وتوجيه الصناعة المؤقت	قانون رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٣
١٤٦٣	قانون مؤقت معدل لقانون تشجيع توظيف رؤوس الاموال الاجنبية	قانون رقم (٣٤) لسنة ١٩٦٣
١٤٦٤	قانون مؤقت معدل لقانون الرسوم على المنتجات المحلية المؤقت	قانون رقم (٣٥) لسنة ١٩٦٣
١٤٦٥	نظام رسوم الانتاج المحلي على البطاريات السائلة	نظام رقم (٩٢) لسنة ١٩٦٣
١٤٦٩	نظام رسوم الانتاج المحلي على محضرات التيسيل الكيماوية	نظام رقم (٩٣) لسنة ١٩٦٣
١٤٧٣	نظام رسوم الانتاج المحلي على السمن النباتي	نظام رقم (٩٤) لسنة ١٩٦٣
١٤٧٦	قرارات صادرة عن وزير المالية والاقتصاد	
١٤٧٩	تعليمات اجور العمل الاضافي لسنة ١٩٦٣	
١٤٨٠	ام دلاغ صادر عن وزير الاقتصاد الوطني	

مطبعة القوات المسلحة الاردنية

١٤٩٥

اسم الظنين	نوع الجرم	خلاصة الحكم	ملاحظات
احمد عبد الرزاق	عوائق	٢٥٠	عمان
عبد دياب محمد	"	٢٥٠	"
ابراهيم الطباخي	"	٢٥٠	"
محمود محمد	"	٢٥٠	"
عبد المتعم مسوري	"	٢٥٠	"
اسماعيل حسن الحاج	"	٢٥٠	"
ابراهيم سليم عبد القادر	مدن	—	مدن
عبد القادر البوري	"	٢٥٠	مع الهدم
فضل خميس	"	٢٥٠	مع الهدم
داود يوسف	"	٢٥٠	"
ابراهيم محمود عواد	"	٢٥٠	"
محمد الحاج صالح	"	٢٥٠	"
حنا الشماس	"	٢٥٠	"

هكذا سنأشعل

نحوه السيد الملك محمد السادس الملكة لندونية الهاشمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور ،

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٠/٢٦/١٩٦٣ ،

نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر بإصداره ووضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده .

قانون رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٣

قانون تشجيع وتوجيه الصناعة المؤقت

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون تشجيع وتوجيه الصناعة لسنة ١٩٦٣) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تؤلف في وزارة الاقتصاد لجنة تسمى « لجنة الائتماء الاقتصادي » برئاسة وزير الاقتصاد وعضوية وكلاء وزارات الاقتصاد ، والمالية ، والمالية - الجمارك ومراقب العملة ، ويجوز لهذه اللجنة ان تستعين بأي عدد من الخبراء سواء كانوا من الموظفين الفنيين ، او من غرف الصناعات او التجارة او غيرها . وفي حال غياب وزير الاقتصاد يرأس هذه اللجنة وكيل وزارة الاقتصاد ، وتقوم وزارة الاقتصاد بتعيين واقتداب العدد اللازم من الموظفين لتسيير اعمال هذه اللجنة .

المادة ٣ - أ - يجوز لمجلس الوزراء - بناء على توصية لجنة الائتماء الاقتصادي ان يعفي كلياً او جزئياً أي مشروع صناعي من مشاريع التنمية الاقتصادية المساهمة من الرسم الجمركية ورسوم الاستيراد وجميع الرسوم الاضافية التي تستوفي على المواد اللازمة لانشاء المشروع وعلى الماكينات والآلات والادوات والاجهزة الضرورية له .

ب - لا تعفى المواد الخام او الاولوية اللازمة للانتاج في المشروع - من الرسوم المذكورة في الفقرة (أ) من هذه المادة ، ما لم تكن مغطاة بموجب التعريفة الجمركية .

المادة ٤ - يجوز لمجلس الوزراء - بناء على توصية لجنة الائتماء الاقتصادي منع استيراد اية منتجات صناعية اجنبية تشكل منافسة ضارة بالانتاج المحلي ، وذلك بعد تعهد اصحاب تلك الصناعة بالتقيد بالمواصفات والاسعار والشروط الاخرى التي تقررها وزارة الاقتصاد من حيث تقديم موازنة حسابية سنوية حسب النماذج التي تعينها الوزارة ، متضمنة واردات ومصروفات وارباح وخسائر المؤسسة الصناعية وذلك خلال مدة لا تتجاوز اربعة اشهر من ختام كل سنة مالية ، على ان تكون مصدقة من فاحص حسابات مرخص ، وان

يقدم اصحاب المؤسسة تقارير سنوية تفصيلية عن انتاجها وتصديرها ومستورداتها وعملها وجميع ما يتعلق بسير عملها ، بالاضافة الى اية معلومات اخرى قد تطلبها الوزارة ، وان تعهد الجهة المعفاة بعدم استعمال الاشياء المعفاة لغير الغاية التي اعفيت من اجلها ، والا تعرضت للمقوبات التي نصت عليها القوانين المرعية وبشروط ان تكون سجلات المؤسسة واموالها المعفاة خاضعة للتفتيش من قبل الدوائر المختصة في اي وقت ، وبالاجمال ان تنفذ المؤسسة المعفاة بجميع الشروط التي تقررها وزارة الاقتصاد .

المادة ٥ - لا تمنح الاعفاءات المبينة في هذا القانون ، والحاصلة بمستوردات المشاريع الصناعية ، للمواد التي يمكن انتاجها عليها .

المادة ٦ - توقف الاعفاءات المنصوص عليها في الفقرة (١) من المادة (٦) من قانون تشجيع وتوجيه الصناعة رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٥ عن جميع الصناعات التي باشرت الانتاج ، واما الاعفاءات التي نصت عليها الفقرات ٢ - ٣ - ٤ من المادة (٦) المذكورة ، فتظل سارية المفعول على الصناعات التي منحت الاعفاءات بتوجيهها والى المدى الذي تقرر فيه الاعفاء بالاستناد اليها .

المادة ٧ - يلغى قانون تشجيع وتوجيه الصناعة رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٥ واي تشريع اخر الى المدى الذي يتعارض فيه مع احكام هذا القانون .

المادة ٨ - رئيس الوزراء ووزراء المالية والمالية والعدل والاقتصاد الوطني مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٦٣/١٠/٢٦

محمد بن طلال

وزير الاقتصاد الوطني	وزير المالية	وزير العدل	رئيس الوزراء
رشاد الخطيب	عبد الرحمن خليفه	حسن الكايد	حسين بن ناصر

عكذ من الأشهل

نموذج الصيغة للفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء مع ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٣/١٠/٢٦

نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر باصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده .

قانون رقم (٣٤) لسنة ١٩٦٣

قانون مؤقت معدل لقانون تشجيع توظيف رؤوس الاموال الاجنبية

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت ، (القانون المعدل لقانون تشجيع توظيف رؤوس الاموال الاجنبية لسنة ١٩٦٣) ويقرأ مع القانون رقم (٢٨) لسنة ١٩٥٥ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يستعاض عن عبارة (قانون تشجيع وتوجيه الصناعة لسنة ١٩٥٥) حيثما وردت في القانون الاصلي ، بعبارة « قانون تشجيع وتوجيه الصناعة رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٣ » او اي تشريع يحل محله في المستقبل .

١٩٦٣/١٠/٢٦

أحمد بن طلال

وزير الاقتصاد الوطني	وزير المالية	رئيس الوزراء
رشاد الخطيب	حسن الكايد	حسين بن ناصر

نموذج الصيغة للفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء مع ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٣/١٠/٢٦

نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر باصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده .

قانون رقم (٣٥) لسنة ١٩٦٣

قانون مؤقت معدل لقانون الرسوم

على المنتجات المحلية المؤقت

١ - يسمى هذا القانون المؤقت (القانون المعدل لقانون الرسوم على المنتجات المحلية لسنة ١٩٦٣) ويقرأ مع القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

٢ - تعدل المادة الرابعة من القانون الاصلي باضافة الفقرة التالية اليها :

ج - لمجلس الوزراء - بناء على تنسيب الوزير الذي ترتبط به دائرة الجمارك أن يصدر من حين الى آخر تعليمات يحدد بموجبها الاجور عن العمل الاضافي الذي يقوم به موظفو الجمارك وخلافهم خارج اوقات العمل الرسمي لحساب المعامل التي يطبق عليها هذا القانون .

١٩٦٣/١٠/٢٦

أحمد بن طلال

وزير الاقتصاد الوطني	وزير المالية	رئيس الوزراء
رشاد الخطيب	عبد الرحمن خليفة	حسين بن ناصر

نظام رسوم المصنعين على البطاريات السائلة

بمقتضى المادة (٤) من قانون الرسوم على المنتجات المحلية المؤقت رقم ١٦ لسنة ١٩٦٣ .

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٠/٢٦/١٩٦٣

تأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (٩٢) لسنة ١٩٦٣

نظام رسوم الانتاج المحلي على البطاريات السائلة

صادر بالاستناد الى المادة (٤) من قانون الرسوم على المنتجات المحلية المؤقت رقم ١٦ لسنة ١٩٦٣

١ - يسمى هذا النظام (نظام رسوم الانتاج المحلي على البطاريات السائلة لسنة ١٩٦٣) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

٢ - يكون للكلمات التالية المعاني المخصصة لها في هذا النظام .

الوزير : الوزير الذي ترتبط به دائرة الجمارك والمكوس .

السلطة : وكيل وزارة الجمارك او اي موظف مفوض من قبله خطياً .

مأمور جمرک : اي موظف جمرک مصنف .

البطاريات السائلة : المدخرات الكهربائية او الخلايا الثانوية المستعملة في ادخار الطاقة الكهربائية لاستعمالها عند الحاجة ، وتتكون بصفة اساسية من وعاء يحوي الحمض الكهربائي الذي يغطس فيه قطبان كهربائيان مركب في طرفها وصلات للاتصال بالدائرة الخارجية وينقسم الوعاء احياناً الى تقسيمات يكون كل منها عنصراً من المدخرات باقطابه وبجسمائه الكهربائي يتصل بالعناصر الاخر كهربائياً بواسطة توصيلات على التوالي لاحداث ضغط عال .

مواد اولية : اية مادة تستعمل في صنع او تحضير او تركيب او تغليف البطاريات السائلة .

٢ - أ - لا يجوز لاحد ان يصنع او ينتج بطاريات سائلة ما لم يكن قد حصل على رخصة بذلك من السلطة وقدم الكفالة التي تعينها السلطة لاجل القيام بالتزاماته على خير وجه بشرط ان يكون المكان المراد استعماله معملاً قد وافقت عليه السلطة .

ب - ينتهي العمل «الرخصة في اليوم الحادي والاربعين من شهر اذار من كل سنة ويجوز تجديدها .

ج - يستوفى رسم عن الرخصة مقداره ١٨ ديناراً عن كل سنة اما كسور السنة فيستوفى عنها رسم نسبي يساوي حاصل قسمة الرسم السنوي على ١٢ شهراً شريطة ألا يقل الرسم السنوي عن خمسة دنانير .

٤ - أ - لا يجوز لاحد ان يدخل بدون اذن مأمور الجمرک الى المعمل المرخص او الى مستودعات المعمل وساحاته وملحقاته بخلاف اصحابه والمستخدمين فيه .

ب - لا يجوز ان تجلب اية بضائع او مواد الى المعمل او ان تخزن فيه خلاف المواد الضرورية لانتاج البطاريات السائلة . كما لا يجوز تعاطي اي عمل آخر في المعمل او في مستودعاته او ملحقاته سوى صناعة البطاريات السائلة الا باذن خاص من السلطة .

ج - على صاحب المعمل ان يعد مكتباً لائقاً داخل المعمل لمأمور الجمرک وتزويده بجهاز هاتف .

د - لا يجوز ادخال اية ارسالية من المواد اللازمة للانتاج الى المعمل او مستودعاته او ملحقاته او نقلها من مكان الى آخر او الى المعمل او العكس الا اذا كانت مرفقة بالوثائق المتعلقة بها الصادرة عن السلطة .

هـ - كل مواد قد تدخل في صنع البطاريات السائلة توجد في المعمل زيادة عن حاجته لشهر واحد يجب ان تحفظ في مستودع المعمل . ولا يجوز استعمال مستودعات المعمل لتخزين اية مواد خلاف المواد اللازمة للصنع الا باذن السلطة . ويجب وصف المستودعات في الرخصة . ولا يجوز اجراء اي تغيير فيها بدون ترخيص من السلطة .

على صاحب المعمل ان يحفظ سجلات حسب النموذج الذي تقررره السلطة يسجل فيها جميع المواد التي تودع في المستودعات او تخرج منها :

هـ - أ - تخصي البطاريات السائلة الموجودة في اي مستودع او في المعمل بمأمور الجمرک ويؤخذ قيد بمقدارها كلما رأت السلطة لزوماً لذلك .

ب - اذا ظهر ان مقدار المواد الموجودة في المعمل يزيد عن القدر المسموح به يجري قيد الزائد في سجلات صاحب المعمل بعد ان يقدم اسباباً تقنع بها السلطة .

ج - اذا ظهر ان مقدار المواد الناتجة في المعمل - عدا البطاريات الكاملة - ينقص عن المقدار المفروض وجوده فيه يعاقب صاحب المعمل بفرضية لا تنقص عن خمسمائة دينار ولا تتجاوز الالف دينار . واذا ظهر النقص في عدد من البطاريات السائلة التي لم تدفع عنها الرسوم فيغرم صاحب المعمل بخمسة امثال الرسوم المستحقة عن النقص . غير انه اذا كان النقص لاسباب فنية او طبيعية تقنع بها السلطة فيجوز تنزيل النقص من قيود المستودع او المعمل :

١ - أ - لا يجوز اخراج البطاريات السائلة التامة الصنع من المعمل الا بموافقة مأمور الجمرک الخطية وبعد تنفيذ الشروط التالية :

١ - وسم البطاريات بالصورة التي تقرررها السلطة ، وعلى صاحب المعمل ان يقدم الادوات او الآلات او الاجهزة التي تؤمن هذا الوسم في موعد لا يتجاوز ثلاثة اشهر من تاريخ العمل بهذا النظام .

٢ - دفع الرسوم المعنية في الجدول الملحق بهذا النظام عن كل بطارية .
والى ان يتم اعداد الوسم تستوفى الرسوم المعنية في الجدول بالصورة ووفق الشروط التي يعينها الوزير وزير الاقتصاد الوطني .

ب - يجب على صاحب المعمل ان يسجل في سجل ينظم حسب النموذج المقرر ويحفظ في المعمل ما تتطلبه السلطة من تفاصيل . وللسلطة ان تطلع مباشرة او بواسطة مندوبها من موظفي الجمارك على هذا السجل في اي وقت ترى لزوماً له ولا يجوز لصاحب المعمل او اي مستخدم لديه ان يبطل اي قسم من السجل او يحويه او ان يغير اي قيد فيه الا اذا كان ذلك بمثابة تصحيح خطأ وبعد اخذ موافقة السلطة التي لها حق تعيين طريقة التصحيح .

هكذا من الأشهر

ج - لا يجوز اتلاف البطاريات السائلة او اية مواد اولية الا بموافقة السلطة وتحت اشرافها .

٧ - أ - لا يجوز لاحد ان يبيع او ينقل او يقتني بطاريات سائلة مصنوعة محليا ما لم تكن موسومة .

ب - للسلطة ان تعين المهلة والشروط التي تعتبر بموجبها البطاريات غير الموسومة المصنوعة قبل نشر هذا النظام مهريّة .

٨ - أ - لا يجوز لاحد ان يصدر بطاريات سائلة الى خارج المملكة الاردنية الهاشمية الا اذا كان قد حصل على اذن بذلك من السلطة .

ب - يجوز للسلطة ضمن الشروط والتحفظات التي تقررها ان تعفي البطاريات الموسومة اصولا التي تصدر من المملكة من نسبة لا تتجاوز ٩٠٪ من الرسوم المستحقة او المستوفاة عنها بعد ان يتم التصدير وفق احكام قانون الجمارك ويبرز شهادة تثبت الوصول من سلطات الجمارك في بلد المقصد خلال المدة التي تقررها السلطة على ان لا تقل عن ثلاثة اشهر من تاريخ التصدير .

٩ - يجوز لاي موظف جبركي في اي وقت كان وبدون مذكرة :

١ - ان يدخل اي معمل او مخزن مرخص وان يفتشه .

٢ - ان يدخل اي محل او مكان بما في ذلك المعمل او المخزن المرخص ويفتشه اذا اشتبه ببناء على اسباب معقولة بان بطاريات سائلة تخزن او تصنع او تباع او تعرض للبيع فيه بصورة مخالفة للقانون او لاحكام هذا النظام .

٣ - ان يفتش ويعاين اية وسيلة من وسائل النقل او اي حمل يعمله انسان او حيوان يشبهه بانه يحتوي على بطاريات سائلة مهريّة من الرسم .

على انه لا يحق لموظف الجمارك ان يدخل بيوت السكن او ان يفتشها بمقتضى هذه المادة الا نهارا وبحضور المختار او نائبه او بحضور شاهدين .

١٠ - تعتبر البطاريات السائلة سواء كانت تامة الصنع او غير تامة الصنع - مهريّة اذا لم تكن موسومة بالوسم المقرر والتي تضبط خارج المعمل المرخص او المستودعات (البوندد) الخاصة به ، وكذا اي نقص يظهر لدى المعمل او الشخص المرخص ولم تقتنع به السلطة حسب نص المادة (٥) .

١١ - أ - تصدر البطاريات السائلة المهريّة .

ب - كل من باع او وجد في حيازته بطاريات سائلة مهريّة يعاقب بغرامة تعادل خمسة امثال الرسوم المستحقة عليها قانونا .

١٢ - يعاقب بغرامة لا تزيد عن اقي دينار كل من :

أ - قدم عمدا او تسبب في تقديم بيان كاذب في تصريح او سند او بيان او سجل يتعلق بصنع او تصدير البطاريات السائلة .

ب - ويعاقب بغرامة لا تقل عن اقي دينار ولا تتجاوز خمسة آلاف دينار كل من :

ج - صنع او حاز او باع او زور اي ميسم او اداة او آلة او جهاز يستعمل منه على انه ميسم او استعمل ميسما كهذا .

هكذا من الأشغال

د - يعاقب بغرامة لا تتجاوز خمسمائة دينار كل من باع بطاريات غير موسومة اصولا او صنع بطاريات سائلة وهو غير حائز على رخصة معمل .

١٣ - كل من يخالف اي حكم من احكام هذا النظام او تعليمات تصدر بمقتضاه ولم تعين عقوبة خاصة لتلك المخالفة يعاقب بغرامة لا تتجاوز خمسمائة دينار .

١٤ - يجوز للوزير او من يفوضه بذلك خطيا - ان يستعاض بمبلغ من المال عن ملاحقة اي جرم او فعل ارتكبه او دعت اسباب معقولة الى الاشتباه بانه ارتكب او عمل خلافاً لهذا النظام او التعليمات الصادرة بمقتضاه - اذا لم يكن قد صدر حكم قطعي بشأن ذلك الجرم او الفعل . ويجوز له ان يصادر اية محضرات او مواد او آلات او ادوات او اجهزة او وسائل نقل لها علاقة بارتكاب ذلك الجرم او المخالفة .

١٥ - للوزير او من يفوضه ان يأمر بدفع المكافأة التي يستصوبها للشخص او الاشخاص الذين يقدمون معلومات تؤدي الى كشف اية تشطب مخالفة بمقتضى احكام هذا النظام على ان لا تتجاوز المكافأة في اية حالة نصف الغرامة المستوفاة او خمسين دينارا للشخص الواحد .

١٦ - تختص محكمة الجمارك بالنظر في الجرائم الناجمة عن مخالفة احكام هذا النظام او اية تعليمات تصدر بمقتضاه .

١٧ - للوزير ان يصدر التعليمات التي يراها ضرورية لتطبيق احكام هذا النظام .

جدول الرسوم :

فلس	دينار
٠٠٠	١
٠٠٠	٢

عن كل بطارية سائلة ذات ٦ فولت

عن كل بطارية سائلة ذات ١٢ فولت

١٩٦٣/١٠/٢٦

الحكومة

وزير	رئيس الوزراء	رئيس الوزراء
وزير الداخلية	نائب رئيس الوزراء	وزير الخارجية
صالح المجالي	عبد الرحمن خليفه	سعيد المقي
قائم باعمال قاضي القضاة	وزير	وزير دولة لشؤون رئاسة
وزير الاقتصاد الوطني	التربية والتعليم والعدلية	الوزراء ووزير الدفاع
رشاد الخطيب	حسن الكايد	عبد القادر الصالح
وزير	وزير الاشغال العامة	وزير الشؤون الاجتماعية
الصحة	عبد اللطيف العنتاوي	والعمل
صالح برقان	وزير	امين الحسيني
وزير	وزير	وزير
الانشاء والتعمير	الزراعة	المواصلات
ابوب مسلم	كامل محي الدين	محمد علي رضا

نظام رسوم الغسيل الكيماوية

بمقتضى المادة (٤) من قانون الرسوم على المنتجات المحلية المسوق رقم ١٦ لسنة ١٩٦٣
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٠/٢٦/١٩٦٣
أمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (٩٣) لسنة ١٩٦٣

نظام رسوم الانتاج المحلي على محضرات الغسيل الكيماوية

صادر بالاستناد الى المادة الرابعة من قانون الرسوم على المنتجات المحلية الموقت رقم ١٦ لسنة ١٩٦٣

- ١ - يمدى هذا النظام (نظام رسوم الانتاج على محضرات الغسيل الكيماوية لسنة ١٩٦٣) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- ٢ - يكون للكلمات التالية المعاني المخصصة لها في هذا النظام :
الوزير : الوزير الذي ترتبط به دائرة الجمارك والمكوس .
السلطة : وكيل وزارة الجمارك او اي موظف مفوض من قبله خطيا .
أمور جمرك : اي موظف جمرك مصنف
محضرات الغسيل الكيماوية :
الصابون المسحوق المحضر كيماويا والخالى من الصابون النابلسي او العادي والمؤلف من مخاليط المنتجات غير العضوية ككبريتات الصوديوم وميتاسيليكات الصوديوم ، والميكس ميتافوسفات الصوديوم ، واملاح فوق الاوكسيدات (بربورات الصوديوم خاصة) ونترات الصوديوم ، او المحضر منها او من مواد اخرى باية طريقة سواء بخلط مواد او عناصر عضوية او بمزجها او باية عملية اخرى .
- ٣ - أ - لا يجوز لاحد ان يصنع او ينتج محضرات الغسيل الكيماوية ما لم يكن قد حصل على رخصة بذلك من السلطة وقدم الكفالة التي تعينها لاجل القيام بالتزاماته على خير وجه بشرط ان يكون المكان المراد استعماله معملا قد وافقت عليه السلطة .
ب - ينتهي العمل بالرخصة في اليوم الحادي والثلاثين من شهر آذار من كل سنة ويجوز تجديدها :
ج - يستوفى رسم عن الرخصة مقداره (٢٤) دينارا عن كل سنة واما رسوم السنة فيستوفى عنها رسم نسبي مساو لحاصل قسمة الرسم السنوي على اثني عشر شهرا شريطة ان لا يقلل الرسم النسبي المذكور عن خمسة دنانير .
- ٤ - أ - لا يجوز لاحد ان يدخل بدون اذن مأمور الجمرك الى المعمل المرخص او الى مستودعات العمل خلاف اصحابه والمستخدمين فيه .

- ب - لا يجوز ان تجلب اية بضائع او مواد الى المعمل او ان تخزن فيه خلاف المواد الضرورية لانتاج محضرات الغسيل الكيماوية كما لا يجوز تعاطي اي عمل آخر في المعمل او في مستودعاته سوى صناعة محضرات الغسيل الكيماوية الا باذن خاص من السلطة .
- ج - على صاحب المعمل ان يعد مكتبا لاتقا داخل المعمل لمأمور الجمرك وتزويده بجهاز هاتف .
- د - لا يجوز ادخال اية ارساليات او كمية من المواد اللازمة للانتاج الى المعمل او مستودعاته او نقلها من مستودع الى اخر او الى المعمل او العكس الا اذا كانت مرفقة بالستندات المتعلقة بها والصادرة عن السلطة .
- هـ - كل محضرات غسيل كيماوية او اية مواد قد تدخل في صنعها توجد لدى صاحب المعمل زيادة على حاجته لشهر واحد يجب ان تحفظ في مستودع منفصل عن المعمل . ولا يجوز استعمال المستودع لتخزين اية مواد خلاف المواد اللازمة للصنع الا باذن من السلطة . ويجب وصف المستودعات في الرخصة ولا يجوز اجراء اي تغيير فيها بدون ترخيص من السلطة .
- على صاحب المصنع ان يحفظ سجلات حسب النموذج الذي تقرره السلطة يسجل فيها جميع المواد التي تودع في المستودعات او تخرج منها .
- و - أ - توزن المواد المصنوعة او الموجودة في اي مستودع او في المعمل او تحصى بحضور مأمور الجمرك ويؤخذ قيد بمقدارها كلها رأيت السلطة لزوما لذلك .
ب - اذا ظهر ان مقدار المواد والمحضرات الموجودة في المعمل يزيد على المقدار المسموح به يجري قيد المقدار الزائد في سجلات صاحب المصنع بعد ان يقدم اسبابا تقتنع بها السلطة .
ج - اذا ظهر ان مقدار المواد في المعمل او اي مستودع ينقص عن المقدار المفروض وجوده فيه يعاقب صاحب المعمل بغرامة لا تتجاوز خمسمائة دينار في كل حالة . واذا ظهر النقص في محضرات الغسيل التي لم تدفع عنها الرسوم فيفرم صاحب المعمل بخمسة امثال الرسوم المستحقة عن النقص . غير انه اذا كان النقص لاسباب فنية او طبيعية تقتنع بها السلطة فيجوز تنزيل النقص من قيود المستودع او المعمل .
- ٦ - أ - لا يجوز اخراج محضرات الغسيل المصنوعة من المعمل الا بموافقة مأمور الجمرك الخطية ودفع الرسوم وبعد تنفيذ الشروط التالية :
١ - توضع المحضرات في علب او اوعية من النموذج الذي توافق عليه السلطة .
٢ - تلتصق على المكان الذي تفتح منه العلبة ورقة مطبوع عليها اسم صاحب المعمل او الشركة او علامتها التجارية المسجلة وتطوق العلبة ببندول صادر عن السلطة وذلك حسب الشروط والكيفية التي تحددها .
ب - يجب على صاحب المعمل ان يسجل في سجل ينظم حسب النموذج المقرر ويحفظ في المعمل ما يتطلبه السلطة من تفاصيل . وللسلطة ان تطلع مباشرة او بواسطة مندوبيها من موظفي الجمارك على هذا السجل في اي وقت ترى لزوما له ، ولا يجوز لصاحب المعمل او مستخدميه ان يطلوا اي قسم من السجل او يحجوا او يغيروا اي قيد فيه الا اذا كان ذلك بمثابة تصحيح خطأ وبعد اخذ موافقة السلطة التي لها حق تعيين طريقة التصحيح .
ج - لا يجوز ائتلاف محضرات الغسيل الكيماوية او اية مواد اولية الا بموافقة السلطة وتحت اشرافها .
د - يعطى صاحب المعمل بندولا من نموذج تقرره السلطة لدى دفعه الرسوم الجمركية عن كمية محضرات الغسيل الكيماوية المصنوعة الجاهزة للصاغة على العلب تحت اشراف السلطة .

هكذا من الأشغال

- ٧ - لا يجوز لاحد ان يبيع او ينقل او يقتني محضرات غسيل كياوية ما لم تكن مغلوقة بالبندول .
ب - لا يجوز لاحد ان يفتح او يكسر علبه محضرات غسيل مغلوقة بالبندول لبيع جزء منها .
٨ - لا يجوز لاحد ان يصدر محضرات غسيل الى خارج المملكة الاردنية الهاشمية الا اذا كان قد حصل على تصريح بذلك من السلطة .

ب - يجوز للسلطة ضمن الشروط والحفظات التي تقررها ان تعفي الكميات التي تصدر من المملكة من نسبة لا تتجاوز ٩٠٪ من الرسوم المستحقة او المستوفاة عنها بعد ان يتم التصدير وفقا لاحكام قانون الجمارك ويبرز شهادة تثبت الوصول من سلطات الجمر في بلد المقصد خلال المسدة التي تقررها السلطة على ان لا تقل عن ثلاثة اشهر من تاريخ التصدير .
٩ - يجوز لاي موظف جمركي او شرطي او دركي في اي وقت كان وبدون مذكرة :

- ١ - ان يدخل اي معمل او مخزن مرخص وان يفحصه .
- ٢ - ان يدخل اي محل او مكان بما في ذلك المعمل او المخزن المرخص ويفحصه اذا اشتبه بانه على اسباب معقولة بان محضرات غسيل كياوية تخزن او تصنع او تباع او تعرض للبيع فيه بصورة مخالفة للقانون او لاحكام هذا النظام .
- ٣ - ان يفحص ويطلب اية وسيلة من وسائل النقل او اى حمل يحمله انسان او حيوان يشتبه بانه يحتوي على محضرات مهربة من الرسم .
على انه لا يثق لموظف الجمارك ان يدخل بيوت السكن او ان يفحصها بمقتضى هذه المادة الا نهارا وبحضور المختار او نائبه وحضور شاهدين .
- ١٠ - تعتبر مهربة محضرات الغسيل المعبأة في علب او اوعية غير مغلوقة بالبندول الاصولي وكذلك المحضرات غير المعبأة في علب او اوعية التي تضبط خارج المعمل المرخص او المستودعات (البوندد) الخاصة بهوكذا اي نقص يظهر لدى المعمل او الشخص المرخص لم تقتنع به السلطة حسب نص المادة الخامسة .
- ١١ - تصدر المحضرات المهربة .
- ٢ - كل من باع او وجد في حيازته محضرات مهربة يعاقب بغرامة تعادل خمسة امثال الرسوم المستحقة عليه قانونا .

- ١٢ - يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسين دينار ولا تزيد عن الف دينار كل من :
صنع او حاز او باع او زور رقعة يستدل منها بالبندول او استعماله او زورا وهو علم بذلك .
قدم عمدا او تسبب في تقديم بيان كاذب في تصريح او سند او بيان او سجل يتعلق بصنع او تصدير محضرات الغسيل .
ويعاقب بغرامة لا تتجاوز الف دينار كل من باع محضرات غسيل في اوعية من غير النموذج المقرر من قبل السلطة او من غير ان تكون مغلوقة بالبندول او صنع محضرات غسيل وهو غير حائز على رخصة معمل .
١٣ - كل من يخالف اي حكم من احكام هذا النظام او اية تعليمات تصدر بمقتضاه ولم تعين عقوبة خاصة لتلك المخالفة يعاقب بغرامة لا تتجاوز مائتي دينار .
١٤ - يجوز للوزير او من يفوضه بذلك خطيا بان يستعاض بمبلغ من المال عن ملاحقة اي جرم او فعل ارتكب او دعت اسباب معقولة الى الاشتباه بارتكابه او عمله خلافا لهذا النظام او التعليمات الصادرة بمقتضاه - اذا لم يكن قد صدر حكم قطعي بشأن ذلك الجرم او الفعل . ويجوز له ان يصدر اية محضرات او مواد او آلات او ادوات او اجهزة او وسائل نقل لها علاقة بارتكاب ذلك الجرم او المخالفة .

هكذا من الأعمال

١٥ - للوزير او من يفوضه ان يأمر بدفع المكافأة التي يستصوبها للشخص او الاشخاص الذين يقدمون معلومات تؤدي الى كشف اية مخالفة بمقتضى احكام هذا النظام على ان لا تتجاوز المكافأة في اية حالة نصف الغرامة المستوفاة او خمسين دينارا للشخص الواحد .

١٦ - تختص محكمة الجمارك بالنظر في الجرائم الناجمة عن مخالفة احكام هذا النظام او اية تعليمات تصدر بمقتضاه .

١٧ - للوزير ان يصدر التعليمات التي يراها ضرورية لتطبيق احكام هذا النظام .

١٨ - تستوفى رسوم محضرات الغسيل بالصورة المعينة في جدول الرسوم الملحق بهذا النظام .

١٩ - ان يطبع البندول المشار اليه في المادة ٦ من هذا النظام تستوفى الرسوم عن الكميات التي ينتجها المعمل على اساس الفئات المعينة في الجدول بعد احصاء او وزن العلب او الاوعية الاخرى من قبل لجنة تتألف من مندوب عن وزارة الجمارك ونخر عن وزارة المالية وثالث عن ديوان المحاسبة .

جدول الرسوم :

فلس	
٢٥	عن كل علبه تحتوي على (٢) اونس
٥	عن كل علبه تحتوي على (٤) اونس
١٠	عن كل علبه تحتوي على (٨) "
٢٠	عن كل علبه تحتوي على (١٦) "
٤٠	عن كل كيلوغرام غير معبأ بعلب من الاوعية المذكورة اعلاه

١٩٦٣/١٠/٢٦

أمين بطلال

وزير الداخلية	وزير المالية	نائب رئيس الوزراء	رئيس الوزراء ووزير الخارجية
صالح المجالي	عبد الرحمن خليفة	سعيد المقي	حسين بن ناصر
قائم باعمال قاضي القضاة	وزير	وزير دولة لشؤون رئاسة	
وزير الاقتصاد الوطني	الترية والتعالم والعدلية	الوزراء ووزير الدفاع	
رشاد الخطيب	حسن الكايد	عبد القادر الصالح	
وزير الصحة	وزير الاشغال العامة	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل	
صالح بوقان	عبد اللطيف العنتاوي	امين الحسيني	
وزير الانشاء والتعمير	وزير الزراعة	وزير المواصلات	
ايوب مسلم	كمال محي الدين	محمد علي رضا	

نظام رسوم الإنتاج المحلي على السمن النباتي

بمقتضى المادة (٤) من قانون الرسوم على المنتجات المحلية الموقوت رقم ١٦ لسنة ١٩٦٣ .

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٠/٢٦/١٩٦٣ .

نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم ٩٤ لسنة ١٩٦٣

نظام رسوم الإنتاج المحلي على السمن النباتي

صادر بمقتضى المادة (الرابعة) من قانون الرسوم على المنتجات المحلية الموقوت رقم ١٦ لسنة ١٩٦٣ .

١ - يسمى هذا النظام (نظام رسوم الإنتاج المحلي على السمن النباتي لسنة ١٩٦٣) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

٢ - يكون للكميات التالية المعاني المخصصة لها في هذا النظام :

الوزير : الوزير الذي ترتبط به دائرة الجمارك والمكوس .

السلطة : وكيل وزارة الجمارك او اي موظف مفوض من قبله خطيا .

مأمور جمرك : اي موظف جمرك مصنف .

السمن النباتي : المضمرات الغذائية المصنوعة او المحضرة من الزيوت المجمدة وخلافها بالمدرجة او بأية طريقة اخرى والتي ادخلت عليها عمليات تصنيع اضافية لتحسين اللون او النكهة او الرائحة او الطعم سواء اكانت مبرغلة (بطريقة تسليط الهراء المضغوط عليها) ام لا .

٣ - ١ - يحقق رسم الانتاج المحلي على السمن النباتي المصنوع محليا على اساس ان الطن المتري منه يعادل لغايات استيفاء الرسم طنا متريا من الزيت النباتي المستورد للاستعمال في الصناعة .

ب - يدفع الرسم عند نقل الزيت النباتي من مستودعات الشركة الخاصة (بوندد) الى المعمل وذلك بمعدل خمسة فلسات لكل كيلو غرام من الزيت .

٤ - ١ - لا يجوز لاحد ان يصنع او ينتج سمن نباتيا ما لم يكن السمن مستوفيا للشروط المذكورة في تعريفه بالمادة (٢) من هذا النظام وفي التعليمات التي تصدرها وزارة الصحة من وقت لآخر ، وما لم يكن قد حصل على رخصة بذلك من السلطة وقدم الكفالة التي تعينها لاجل القيام بالتزاماته على خير وجه بشرط ان يكون المكان المراد استعماله معملا قد وافقت عليه السلطة . وعلى صاحب المعمل ان يعد فيه مكتبا لانتاج مأمور الجمرك وزوده بجهاز هاتف .

ب - ينتهي العمل بالرخصة في اليوم الحادي والثلاثين من شهر آذار كل سنة ويجوز تجديدها .

ج - يستوفي رسم عن الرخصة مقداره (٤٨) دينارا عن كل سنة واما كسور السنة فيستوفي عنها رسم نسبي مساو لحاصل قسمة الرسم السنوي على ١٢ شهرا على ان لا يقل الرسم النسبي المذكور عن عشرة دنانير .

٥ - أ - لا يجوز ان تنقل الزيوت المستوردة لغايات الصنع من اي مركز جمركي على الحدود الاردنية الا بصحاريج او باوعية اخرى توافق عليها السلطة وان تختم بخاتم الجمرك الرصاصي وترفق السيارة الناقلة للزيوت بالوثائق الجمركية التي تثبت وزن الكمية المقولة .

ب - بعد ان تثبت مأمور الجمرك المخصص للمعمل من سلامة الاختتام الرصاصية يسمح بافراغ الحمولة في مستودعات الشركة الخاصة ويقيد محتويات الكشف المرافق للسيارة الناقلة في سجلات المعمل وتعتبر هذه الكمية عهدة لاغراض تحقيق الرسم .

ج - اذا ظهر للمأور ان اي ختم غير سليم فيجري وزن محتويات الصهرج او الوعاء قبل افراغها في المستودعات الخاصة وينظم ضبط بين فيه وزن الزيوت وتعتبر الكميات الناقصة عن قيد وثائق السيارة الناقلة مهربة . يوقع الضبط من رئيس جمرك نابلس ومن مأمور الجمرك ومدير المعمل او من يفوضه .

د - يكون لكل باب من ابواب مستودعات الشركة الخاصة (بوندد) قفلان يحتفظ الجمرك بمفتاح احدهما وتختم بخاتم الجمرك الرصاصي فوهات وفتحات ووصلات الانابيب او خلافتها التي يمكن ان يتسرب او يسحب منها الزيت .

هـ - لا يجوز سحب اية كمية من الزيت من مستودعات الشركة الخاصة الا لنقلها فورا للمعمل وذلك بموجب طلب موجه لموظف الجمرك وفق النموذج الذي تعينه السلطة .

و - يستوفي الرسم المقرر بهذا النظام عند تقديم الطلب المشار اليه في الفقرة (هـ) الى موظف الجمرك بعدد الكمية التي يتسلمها المعمل بحضور مندوب عن مديره .

ز - تتخذ ادارة المعمل سجلا لقيد كمية الزيت التي تستعمل في كل عملية صنع (تكرير) .

ح - اذا تلفت المواد المستعملة في اية عملية تكرير او تحضير للسمن النباتي وتلف الزيت بصورة لا يمكن معها الاستفادة منه لاسباب قاهرة فينظم ضبط بذلك يوقعه مدير المصنع ورئيس جمرك نابلس وموظف الجمرك وخبير او اكثر تنتخبهم السلطة او تفوض رئيس جمرك نابلس بانتخابهم حيث يبين بالضبط اسباب التلف . وفي هذه الحالة ترد الرسوم المستوفاة عن كمية الزيت الناقلة التي تقنع بها السلطة .

٦ - على صاحب المصنع ان يقدم كفالة بنكية توافق عليها السلطة لضمان الرسوم والغرامات التي قد تتحقق عليه .

٧ - يجوز للسلطة ضمن الشروط والتحفظات التي تقررها ان تعفي الكميات التي تصدر من المماكن نسبة لا تتجاوز ٩٠٪ من الرسوم المستحقة او المستوفاة عنها بعد ان يتم التصدير وفقا لاحكام قانون الجمارك ويبرز شهادة تثبت الوصول من سلطات الجمارك في بلد المقصد خلال المدة التي تقررها السلطة على ان لا تقل عن ثلاثة اشهر من تاريخ التصدير .

هكذا من الأشهر

٨ - أ - تعتبر مهربية كميات الزيت التي تنقل أو تجرى حيازتها أو التصرف بها بآية بصورة مخالفة لأحكام هذا النظام أو أية تعليمات تصدر بمقتضاه وتخضع لغرامة تعادل خمسة أمثال رسم الإنتاج .

ب - يصادر الزيت المهرب .

ج - كل من وجد في حيازته زيت مهرب أو باع زيتا مهربا يعاقب بغرامة تعادل خمسة أمثال الرسم المستحق قانونا .

٩ - كل من يخالف أي حكم من أحكام هذا النظام أو أية تعليمات تصدر بمقتضاه ولم تعن عقوبة خاصة لتلك المخالفة يعاقب بغرامة لا تتجاوز خمسين دينار .

١٠ - يجوز للوزير أو من يفوضه بذلك خطيا أن يستعير مبلغ من المال عن ملاحقة أي جرم أو فعل ارتكب أو دعت أسباب معقولة إلى الاشتباه بأنه ارتكب أو عمل خلافا لهذا النظام أو التعليمات الصادرة بمقتضاها إذا لم يكن قد صدر حكم قطعي بشأن ذلك الجرم أو الفعل . ويجوز له أن يصادر أية مواد أو آلات أو أدوات أو أجهزة أو وسائل نقل لها علاقة بارتكاب ذلك الجرم أو المخالفة .

١١ - للوزير أو من يفوضه أن يأمر بدفع المكافأة التي يستحقها الأشخاص الذين يقدمون معلومات تؤدي إلى كشف أية مخالفة لأحكام هذا النظام على أن لا تتجاوز المكافأة في أية حالة نصف الغرامة المستوفاة أو لا تتجاوز خمسين دينارا للشخص الواحد .

١٢ - تخضع محكمة الجمارك بالنظر في الجرائم الناجمة عن مخالفة أحكام هذا النظام أو أية تعليمات تصدر بمقتضاه .

١٣ - للوزير أن يصدر التعليمات التي يراها ضرورية لتطبيق أحكام هذا النظام .

١٩٦٣/١٠/٢٦

مخبرين طلال

وزير الداخلية	وزير المالية	نائب رئيس الوزراء	رئيس الوزراء
صالح المجالي	عبد الرحمن خليفه	سعيد المفتي	وزير الخارجية
مأمور بامعمال قاضي القضاة	وزير	وزير دولة لشؤون رئاسة	حسين بن لاصر
وزير الاقتصاد الوطني	الرئيسية والتعليم والعدل	الوزراء ووزير الدفاع	وزير دولة لشؤون رئاسة
رشاد الخطيب	حسن الكايد	عبد القادر الصالح	وزير
وزير الصحة	وزير الاشغال العامة	الشؤون الاجتماعية والعمل	وزير
صالح بركان	عبد اللطيف العنتاوي	امين الحسيني	وزير الاشغال العامة
وزير الانشاء والتعمير	وزير الزراعة	وزير المواصلات	وزير الاشغال العامة
ايوب مسلم	كامل محي الدين	محمد علي رضا	وزير الزراعة

قرر مجلس الوزراء الموافقة على قرار تعديلات التعريفات الجمركية الذي وضعه صاحبها المعالي وزير المالية ووزير الاقتصاد الوطني بشكله التالي : -

قرار

١ - استنادا الى الصلاحية المخولة لينا بموجب المادة الرابعة من قانون الجمارك والمكوس رقم ١٩٦٢ لسنة ١٩٦٢ قرر اجراء التعديلات التالية في التعريفات الجمركية :

رقم البند	بيان الاصناف	وحدة الاستيفاء	الرسم السابق	الرسم اللاحق
٤/١٧	مصنوعات سكرية غير مضاف اليها كاكاو	القيمة	%٣٥	%٥٠
١/١٨	حبوب كاكاو وكساراتها ، وكذلك الخمس منها	القيمة	معفاة	%٥
٤/١٨	زبد الكاكاو ، وكذلك دهنه وزبدته	القيمة	معفاة	%٥
٦/١٨	شوكلاته ومحضرات غذائية اخرى محتوية على كاكاو:			
	أ - كاكاو مسحوق . . . الخ	القيمة	%٢٠	%٢٠
	ب - شوكلاته كتلا او الواح . . . الخ	القيمة	%٣٥	%٣٥
	ج - غيرها	القيمة	%٥٠	%٦٥
٩/٣٢	ورنيش ، دهانات مائية واللوان سطحية . . . الخ	القيمة	%١١	%٢٥
١/١/٣٩	السوائل والعجن والكتل والقطع والدقائق . . . الخ (١)	معفاة	%١	%١
١/٢/٣٩	" " " " " " (٢)	معفاة	%١	%١
١/٣/٣٩	" " " " " " (٣)	معفاة	%١	%١
١/٤/٣٩	" " " " " " (٤)	معفاة	%١	%١
١/٥/٣٩	" " " " " " (٥)	معفاة	%١	%١
١/٦/٣٩	" " " " " " (٦)	معفاة	%١	%١
٧/٧/٣٩	ادوات للاستعمالات المنزلية . . . الخ	القيمة	%١٥	%٢٥
٧/٧/٣٩	ادوات للمائدة او المطبخ	القيمة	%١٥	%٢٥
١٦/٤٨	علب واكياس وجعب ومخاريط . . . الخ :	القيمة	%٢٥	%٥
	ج - غيرها			
٦/٦١	شالات ، مناديل راس . . . الخ	القيمة	%٢٥	%٣٥
	أ - الاصناف الواردة الثوابا . . . الخ	القيمة	%٢٥	%٣٥
	ب - غيرها	القيمة	%١٥	%٢٠
١٤/٦٨	ادوات احتكاك . . . الخ			
٦٣/٧٣	الواح وصفائح من حديد او صلب . . . الخ :			
	أ - بسمك مليمتر واحد . . . الخ	القيمة	معفاة	%١

(١) و (٢) و (٣) و (٤) و (٥) و (٦) - يطبق التخفيض بموافقة ادارة الجمارك ومن الشروط والاشتراطات التي تقرها

هكذا من الأشهر

رقم البند	بيان الاصناف	وحدة الاستيفاء	الرسم السابق	الرسم اللاحق
١/٧/٧٤	قضبان ، وان كانت مجوفة نصف خام ، الخ	القيمة	معفاة	%١
١/٣/٧٦	الصفائح والالواح	القيمة	معفاة	%٥
٦٢/٨٤	ملحرجات من جميع الانواع الخ	القيمة	%١٥	%٢٠
٦٣/٨٤	امدة نقل الحركة مستقيمة . . . الخ	القيمة	%١٥	%٢٠
٦٤/٨٤	فواصل وما يماثلها من الواح معدنية . . الخ	القيمة	%١٥	%٢٠
٨/٨٥	اجهزة اطلاق الحركة . . . الخ	القيمة	%١٥	%٢٠
٩/٨٥	اجهزة كهربائية للانارة والاشارة ولمسح الزجاج الخ	القيمة	%١٥	%٢٠
٤/١/٢/٨٧	غيرها :			

أ - السيارات الصغيرة المعدة اعدادا خاصا

للقاد باليدين دون الرجلين لاستعمال

المقعدين او المصابين بشلل الارجل (١)

ب - غيرها

دراجات نارية (موتوسيكل) ودراجات اخرى الخ

أ - الدراجات المدة اعدادا خاصا لتقاد

باليدين دون الرجلين لاستعمال المقعدين

او المصابين بشلل الارجل (٢)

ب - غيرها

خلايا مولدة للكهرباء الخ

٣/٨٥

٢ - يعمل بهذا القرار اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

١٩٦٣/١٠/١٥

وزير الاقتصاد الوطني
رشاد الخطيب

وزير المالية
عبد الرحمن خليفة

(١) و (٢) - يُلغى الاعفاء بحسبة سابقة من وزارة الصحة وفقا لقرارات وتعليمات السلطة

قرر مجلس الوزراء الموافقة على القرار الذي وضعه صاحبا المعالي وزير ووزير الاقتصاد الوطني بشكله التالي:

قرار

بالاستناد الى الصلاحية المخولة لنا بمقتضى المادة ١٠٤ من قانون الجمرك والمكوس رقم ١ لسنة ١٩٦٢ قررنا ما يلي :

- ١ - يلغى قرار الاعفاء الخاص بالعوازل والاعطلة التي تستوردها شركة بطاريات البتراء المنشور في العدد ١٥٠٢ من الجريدة الرسمية لسنة ١٩٦٠ .
- ٢ - يعمل بهذا القرار اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية . وتستثنى من احكامه العوازل والاعطلة التي فتحت اعتماداتها او شحنت الى المملكة قبل تاريخ نشر هذا القرار .

١٩٦٣/١٠/٢٦

وزير الاقتصاد الوطني
رشاد الخطيب

وزير المالية
عبد الرحمن خليفة

قرر مجلس الوزراء الموافقة على قرار تعديلات التعريفات الجمركية الذي وضعه صاحبا المعالي وزير المالية ووزير الاقتصاد الوطني بشكله التالي :

قرار

- ١ - استنادا الى الصلاحية المخولة لنا بموجب المادة الرابعة من قانون الجمارك والمكوس رقم (١) لسنة ١٩٦٢ قررنا اجراء التعديلات التالية في التعريفات الجمركية .

رقم البند	بيان الاصناف	وحدة الاستيفاء	الرسم السابق	الرسم الحالي
٣٩/٤/ب	غيرها :			

١ - الصفائح المعدة لصناعة

الازار حصرا .

القيمة

%١٠

%١

٢ - غيرها

القيمة

%١٠

%١٠

أزوار . . . الخ

١/٩٨

القيمة

معفاة

%١

أ - الأزوار . . . الخ

القيمة

%١١

%٢٥

ب - غيرها

- ٢ - يعمل بهذا القرار اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

وزير الاقتصاد الوطني
رشاد الخطيب

وزير المالية
عبد الرحمن خليفة

بناء على تشييب معالي وزير المالية - الجمارك قرر مجلس الوزراء بالاستناد للمادة ٤/ج من قانون الرسوم على المنتجات المحلية الموقت رقم ١٦ لسنة ١٩٦٣ الموافقة على تعليمات اجور العمل الاضافي لسنة ١٩٦٣ بالشكل التالي :-

تعليمات اجور العمل الاضافي

لسنة ١٩٦٣

صادر بالاستناد الى الفقرة (ج) من المادة الرابعة من القانون الموقت رقم (١٦) لسنة ١٩٦٣

♦♦♦♦♦

١ - يطلق على هذه التعليمات اسم تعليمات اجور العمل الاضافي لسنة ١٩٦٣ ويعمل بها اعتباراً من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

٢ - على اصحاب المعامل التي يطلق عليها قانون رسوم الانتاج المحلي الذين تقتضي اشغال معاملهم العمل في اوقات غير اوقات الدوام الرسمية المقررة ، ان يقدموا طلباً خطياً الى موظف الجمرک المسؤول في المعمل بين فيه نوع العمل المطلوب انجازه والساعات اللازمة للعمل وعدد موظفي الجمرک المصنفين وغير المصنفين وخلافهم الذين سيكلفون بالعمل الاضافي .

٣ - تستوفي اجور العمل الاضافي بالنسب المعينة في المادة (٥) من قرار اجور المساعي رقم (١) لسنة ١٩٦٠ المنشور في العدد (١٤٩٦) من الجريدة الرسمية او القرار الذي يحل محله مقابل ايصالات رسمية وتفيد الاجور في حساب امانات العمل الاضافي .

٤ - توزع الاجور المحصلة - من قبل وزير المالية / الجمارك او الموظف الذي يفوضه بذلك خطياً - وفق احكام القرار الآتف الذكر .

عكذ من العمل

امر دفاع

صادر عن وزير الاقتصاد الوطني

استناداً الى الصلاحية المخولة الي بموجب المادة (١٢) من نظام الدفاع رقم (٦) لسنة ١٩٣٩ وبموجب المادة الخامسة منه قررت تحديد اسعار بيع البطاريات السائلة المحلية بالمفرق على الوجه التالي :-

سعر البيع بالمفرق

نوع البطارية	فلس	دينار
٦ A 13	١٥٠	٤
٦ A 15	٧٠٠	٤
٦ A 17	٧٥٠	٥
٦ B 11	٣٠٠	٤
٦ B 15	٢٠٠	٥
٦ B 17	٧٥٠	٥
٦ B 19	١٥٠	٦
٦ B 21	٤٥٠	٧
٦ C 19	٤٥٠	٧
١2 B 7	٤٠٠	٦
١2 B 9	٠٠٠	٧
١2 B 11	٣٠٠	٨
١2 B 13	٤٠٠	٩
١2 C 15	٣٠٠	١٢
١2 C 17	٢٥٠	١٣
١2 C 19	٥٠٠	١٤
١2 C 25	٧٥٠	١٦
١2 H 7	٠٠٠	٦

٢ - اية اصناف اخرى تنتج في المصنع تخضع لرسم انتاج مقداره دينار واحد للبطارية ذات ٦ فولت ودينارين للبطارية ذات ١٢ فولت وتحدد اسعارها من قبل وزارة الاقتصاد الوطني .

٣ - تعتبر هذه الاسعار سارية المفعول اعتباراً من تاريخ نشر هذا الامر في الجريدة الرسمية .

٤ - كل من يخالف هذا القرار يعرض نفسه للعقوبات المنصوص عليها في النظام المذكور .

١٩٦٣/١٠/٢٦

وزير الاقتصاد
رشاد الخطيب